

الشمول المالي الرقمي في المصارف الإسلامية (حالة الدول العربية)

Digital Financial Inclusion in Islamic Banks (The Case of Arab Countries)

العارف خديجة¹، حاكمي بوحفص²، بن سيد أحمد مليكة³

1 جامعة غليزان (الجزائر)، Khadidja.laref@univ-relizane.dz

2 جامعة وهران 2 (الجزائر)، hakmi.bouhafs@univ-oran2.dz

3 جامعة غليزان (الجزائر)، Malika.bensidahmed@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2025/05/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، ذلك بتسليط الضوء على قطاع المصارف الإسلامية وإبراز أهمية الاستفادة من التكنولوجيا المالية كفرصة لتسويق الخدمات والمنتجات المصرفية بتكاليف جد منخفضة، وقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي للبيانات والمؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية مثل صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية. وانطلاقاً من ملاحظات حول المصارف الإسلامية في المنطقة العربية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مستوى الشمول المالي في المنطقة العربية جد محدود مقارنة بالدول النامية، باستثناء دول الخليج التي حققت مستويات مقبولة. ويرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات منها غياب القوانين التشريعية وضعف البنية التحتية المالية وتفاوت الثقافة المالية من دولة لأخرى، إلى جانب ذلك تبقى جهود الدول العربية موسعة في تطوير الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية : المصارف الإسلامية، التكنولوجيا المالية، الشمول المالي.

العارف خديجة، Khadidja.laref@univ-relizane.dz

المقدمة:

أصبح الشمول المالي الرقمي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية في أغلب دول العالم وكذلك وكالات التنمية الدولية، كعامل رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتجلى ذلك في زيادة أهمية استخدام التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي خلال الأعوام الماضية خصوصاً مع النمو الكبير الذي شهدته التقنيات والخدمات المرتبطة بها، خاصة في مجال دعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية وتشجيع ريادة الأعمال وتعزيز الشمول المالي. (صندوق النقد العربي، استبيان تقرير الاستقرار المالي لعام 2021).

وقد أبرزت أزمة فيروس كورونا الحالية مدى الحاجة لإستخدام التقنيات المالية الحديثة في تقديم المنتجات والخدمات المالية، سواء كانت مقدمة من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، فمن جهة أسهمت هذه التقنيات في إستمرار العمليات المالية دون إنقطاع، ومن جهة أخرى خفضت من المخاطر الصحية الناجمة عن إستخدام العمليات المالية التقليدية.

إن هذا الموضوع ("fintech") " يجمع بين "التمويل" و"التكنولوجيا"، حيث أصبح الدمج بين الأدوات المالية والتكنولوجية أمراً ضرورياً في الوقت الراهن، ما أدى إلى تلاشي الحدود بين شركات التكنولوجيا والشركات المالية. (تكنولوجيا التمويل، منهجية التعامل وفاق الانتفاع، 2018).

حيث ظهرت الابتكارات المالية، الأموال والمدفوعات الالكترونية، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وقد بلغت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية على مستوى العالم 69%، كما بلغ عدد المقترضين من البنوك التجارية (لكل 100 الف بالغ) نحو 164 الف مقترض وذلك وفقاً لبيانات البنك الدولي لعام 2018. كما قدر عدد ماكينات الصّراف الآلي (لكل 100 الف بالغ) نحو 49 الف ماكين وذلك وفقاً لبيانات البنك الدولي لعام 2019، مما أدى الى تحسن مستوى الشمول المالي عالمياً وعزز بدوره النمو الاقتصادي المنشود.

وهنا تسعى الجزائر إلى إيجاد بيئة تنظيمية وإشرافية ملائمة، من خلال تشجيع المنافسة والمزيد من الانفتاح على البنوك الأجنبية بتبني إستراتيجية شاملة تهدف إلى إرساء قواعد الاقتصاد الرقمي والانتقال من الاقتصاد التقليدي القائم على الاعتماد المفرط على الموارد النفطية إلى اقتصاد يعتمد على المداخلات التكنولوجية في جميع القطاعات سواء في مجال الطاقة والبريد والمواصلات والمجالات الأخرى خاصة المجال المتعلق بالقطاع المالي والمصرفي الذي يشكل حلقة ضعف كبيرة في الاقتصاد الجزائري.

1- الإشكالية : لمعالجة هذا الموضوع وتحقيق أهدافه تطرح هذه الدراسة الإشكالية الآتية :

ما هو أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية ؟

- ✓ كيف يمكن للمصارف الإسلامية الاستفادة من طفرة الثورة التكنولوجية ؟
 - ✓ ما مدى استجابة الشمول المالي للتطور المالي الإسلامي في الدول العربية ؟
- 2- الفرضيات :

✚ التكنولوجيا المالية تعزز الشمول المالي في المصارف الإسلامية.

3- الدراسات السابقة :

عرفت هذه الدراسة إلى توضيح دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال عرض تجربة مملكة البحرين في إرساء دعائم الشمول المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن مملكة البحرين قد حققت تقدماً ملحوظاً في مؤشرات الشمول المالي، ويرجع ذلك لجهود مصرف البحرين المركزي، في إنشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار والتي تقوم بتحديد استراتيجيات الاستفادة من التكنولوجيا الناشئة، إضافة إلى إصدار التعليمات الخاصة بمنصات التمويل الجماعي، وتطوير نظام الدفع الإلكتروني، مما ساهم في تطوير

القطاع المالي وتحقيق تقدم في مؤشرات الشمول المالي (دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي (تجربة مملكة البحرين) ، 2020).

وتطرقت دراسة أخرى إلى تبيان واقع التكنولوجيا المالية التي عرفت استثماراتها نمواً سريعاً في السنوات الأخيرة تماشياً مع مستجدات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، وقدرتها على إحداث ثورة في الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. لاسيما بالنسبة للم ص وم. وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من تطور حجم الاستثمار في التكنولوجيات المالية في الدول العربية إلا أن دورها يظل في أغلب هذه الدول محدوداً وضعيفاً في تقليص فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويرجع ذلك إلى تراكم عدة معوقات ترتبط بغياب القوانين والتعليمات المرتبطة بتراخيص الإنشاء وضعف رأس المال المخاطر ونقص الثقافة المالية الرقمية وعدم ملائمة بيئة الأعمال لانطلاق هذه الشركات. (واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،، 2020)

وخلصت دراسة تحديد اثر جائحة فيروس كورونا على صناعة التكنولوجيا المالية إلى عدة نتائج أهمها : أن التكنولوجيا المالية قد لعبت في الحد من مخاطر فيروس كورونا المرتبطة بتبادل النقد، ودعم الإدماج المالي أثناء انتشار الوباء العالمي وما بعده، كما أصبح الأمن السيبراني تحدياً مطلقاً في مجال التكنولوجيا المالية (التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، 2021).

واكدت الدراسة بناء على لتقرير التنمية المالية العالمي لعام 2014، بأن نسبة السكان البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في 25 من أصل 48 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) التي شملتها الدراسة تبلغ دون 20%. كما تشير البيانات أن جزء من السبب هو الإقصاء الطوعي للمسلمين للخدمات المالية القائمة على الفائدة. وبالتالي، فإن هذا الوضع يمثل تحدياً وفرصة لقطاعات التمويل الإسلامي لزيادة انتشارها من خلال تعزيز الشمول المالي

في دول منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة. وفي هذه المداخلة، سنناقش كيف يمكن للتمويل الإسلامي أن تساهم في تعزيز الشمول (صناعة التمويل الاسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي، -دراسة حالة الدول العربية-، 2018).

1. تطورات حول المالية الإسلامية:

يتطلب دعم سياسة الشمول المالي توسيع وصول الخدمات المالية لكل فئات المجتمع في المنطقة العربية، ذلك بإشراك كل المؤسسات المالية في هذه الجهود. في هذا الإطار يمكن للتمويل الاسلامي أن يلعب دورا مهما وأساسيا في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وذلك لتزايد البنوك الاسلامية وشركات التأمين التكافلي ومؤسسات التمويل الأصغر الاسلامي.

اذ تساهم الدول العربية بنسبة 65% من أصول المالية الاسلامية على مستوى العالم، كما تمثل المالية الاسلامية أهمية نسبية ضمن القطاع المالي في بعض الدول العربية. نظريا، نتوقع أن تساهم أدوات التكافل الاجتماعي في النظام الاقتصادي الاسلامي، اضافة لتنوع عقود التمويل في حماية حقوق الأفراد ذوي الدخل المحدود، وبالتالي توفير ضمان الحماية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر وهو ما يؤدي إلى شمول مالي أوسع (أثر التمويل الاسلامي على الشمول المالي في الدول العربية، 2021).

إذ تساهم دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة 70% من الصيرفة الاسلامية العالمية (بيانات اتحاد المصارف العربية، 2021). وتشكّل أصول الخدمات المصرفية الإسلامية نسبة 14% من إجمالي الأصول المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتجاوز 25% في دول مجلس التعاون الخليجي.

1. تطورات في فتح المؤسسات المالية الإسلامية في أنحاء العالم

✓ عدد الدول (75) دولة سنة 2013،

✓ هناك 700 مؤسسة عبر العالم تنمو بنسبة 15 بالمائة سنويا،

- ✓ أموال المالية الإسلامية (صيرفة. تكافل) تنمو سنويا بمعدل 20 بالمائة،
- ✓ أصول الصناعة المالية نشطة جدا قدرت 2000 مليار دولار سنة 2018،
- ✓ التوسع في اعتماد هيئات المراجعة والمحاسبة والأخلاقيات والحوكمة (بوحفص، 2021).

الشكل (01): التوزيع الجغرافي لأكبر من 50 مصرفا إسلاميا عربيا

متوسط حجم المصرف (مليون دولار)	إجمالي الموجودات (مليون دولار)	عدد المصارف	
1,091	9,818	9	السودان
8,887	62,208	7	البحرين
26,441	158,648	6	الإمارات العربية المتحدة
26,143	130,716	5	الكويت
26,128	130,642	5	قطر
60,916	243,664	4	السعودية
6,308	12,215	2	مصر
5,210	10,420	2	الأردن
2,841	5,681	2	سلطنة عمان
1,787	3,574	2	الجزائر
621	1,242	2	سوريا
388	775	2	العراق
1,417	1,417	1	تونس
263	263	1	اليمن
15,426	771,284	50	المجموع

المصدر : احصائيات اتحاد المصارف العربية،

2. نظرة حول تنامي المصارف الإسلامية

إن المصرف الإسلامي يمكن تصنيفه باعتباره من مصارف الادخار أو مصارف الاستثمار والنظرة الأكثر واقعية للمصرف الإسلامي تصنيفه وفق مكانة متداخلة بين النوعين، حيث يصعب إزاء طبيعة المصرف الإسلامي أن يتبين للمحلل حداً فاصلاً يقطع بين كل من طبيعته الادخارية والاستثمارية (مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، 2001). وفي الوقت الحاضر أصبحت فكرة المصارف الإسلامية تجذب حتى الغربيين دولاً ومفكرين (ستيغلين).

وقد جاء في مقال عن عمليات المصارف الإسلامية نشر مؤخراً في مجلة الدراسات المالية والمصرفية التي تصدر عن المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية أن جامعة (هارفرد) تضطلع بمشروع بحث لدراسة ماضي وحاضر ومستقبل العمليات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي من حيث حجم السوق الإسلامي والأسباب وراء نموه رغم ما يعترضه من عقبات. وقد جاء في المقال أيضاً أن سيتي بنك الأمريكي يزعم تأسيس مصرف إسلامي متكامل في البحرين. وكل ذلك لأن المصارف الإسلامية أصبحت أحد أعمدة الاقتصاد الوطني في البلاد التي أنشأت فيها ولقد أكد نجاح المصارف الإسلامية وسرعة انتشارها قابلية الفكر الإسلامي للتطبيق (العمليات المصرفية الإسلامية، (مفهوم ومحاسبة)، 2013).

3. خصائص المصارف الإسلامية

1- استبعاد التعامل بالفائدة:

النهج الاقتصادي في الإسلام بهذا الصدد موقف محدد وحاسم لا لبس فيه وهو (إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذاً وعطاءً) وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي والأول للمصرف الإسلامي وبدونها يصبح هذا المصرف ربوي آخر وذلك لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليها (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الواقع والاتفاق، ط 1، 1990).

2- توجيه كل جهة نحو الاستثمار الحلال:

من المعلوم أن المصارف الإسلامية مصارف تنموية بالدرجة الأولى ولما كانت هذه المصارف تقوم على إتباع منهج واحكام الشريعة الإسلامية، مما يترتب عليه ما يلي: (المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، 1998)

- توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات.
- تجرى أن يقع المنتج سلعة كان أم خدمة في دائرة الحلال.
- تجرى أن تكون كل أسباب الإنتاج (أجور- نظام عمل) منسجمة مع دائرة الحلال.
- تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد.

3- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

ويأتي هذا من ناحية أن المصارف الإسلامية بطبيعتها الإسلامية تزواج بين جانبي الإنسان المادي والروحي ولا تنفصل في المجتمع الإسلامي الناحية الاجتماعية عن الناحية الاقتصادية فالإسلام وحدة متكاملة لا تنفصل في جوانب الحياة المختلفة ويعتبر الإسلام التنمية الاجتماعية أساسا لا تؤدي التنمية الاقتصادية بثمارها إلا بمراعاته. (المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، 1998)

4- القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار :

تقوم المصارف وانطلاقا من وظيفتها الأساسية في التقيد في معاملاتها بالأحكام الشرعية بالقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها فإن هذه الشركات تلجأ إلى إصدار (أسهم) تمكنها من الحصول على رأس مال جديد وإبقاء أسهم الشركة محصورة في يد المساهمين فقط. أما المصارف الإسلامية فإنها لا تصدر السندات نظرا لان فقهاء الشريعة

قالوا بحرمتها. بل أنها وبهدف زيادة رأس المال والتوسع في أعمالها تفتح باب الاكتتاب على أسهمها أمام جميع الراغبين في ذلك.

وفي هذا السياق يمكننا التأكيد على أن تطور قطاع التمويل بفضل تطورات التكنولوجيا المالية ساهم من خلال الابتكارات القائمة على التكنولوجيا في مجال التمويل في تعزيز إمكانية حصول المستهلكين والزبائن على العديد من الخدمات في مجال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار؛ وأصبح ذلك بوتيرة أسرع من أي وقت مضى. وأنه بفضل استخدام الأدوات الجديدة مثل التكنولوجيا الإشرافية التنظيمية يمكن التعامل مع الموقف بنجاح والقيام بمعالجة المخاطر الناشئة بشكل أفضل، وتحقيق التوازن بين ترويج التكنولوجيا المالية والشمول المالي والاستقرار والنزاهة وحماية العملاء.

II. الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

يُعرف البنك الدولي الشمول المالي الرقمي (Fintech) بأنه " المنتجات والخدمات التي تعتمد على التقنية الحديثة، وتستخدم لتحسين نوعية الخدمات والعمليات المالية التقليدية أو لها تأثير على المؤسسات في القطاع المالي ومنها:

- تطبيقات الدفع الإلكتروني.
- خدمات الدفع الإلكتروني.
- التمويل الجماعي.
- العملات الافتراضية الإلكترونية.
- المستشارون الماليون الروبوتات.
- البلوكشين " Blockchain " (نموذج نقل الأصول المالية). ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (Softic, 2016, p. 56.)

ويُعرف الشمول المالي " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية (Global Financial Development: Financial Inclusion, 2014) ". وبالنظر إلى القطاع المصرفي، سنجد أن هذا القطاع قد شهد تحولاً هائلاً تمثل في تبنيه تقنيات جديدة، وهو ما أحدث نقلة كبيرة في الأساليب المصرفية وإحداث تحول كبير في حياة الأفراد والمؤسسات والحكومات لتشمل المدفوعات الرقمية، والمعاملات غير النقدية والمصارف الذكية الافتراضية، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

1. ابتكارات التكنولوجيا المالية في العالم العربي

بدء العالم العربي في تبني التكنولوجيا المالية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ذلك بازدياد عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ابتداءً من عام 2014.

الشكل 01 : مؤشر نضج ريادة الأعمال في الدول العربية (AEMI)

	SCORE / 5 (2020)	RANKING (2020)	CHANGE IN RANKING
UAE	3.6	1	-
Qatar	3.4	2	-
KSA	3.2	3	▲ 1
Bahrain	3.1	4	▼ 2
Oman	3.0	5	-
Jordan	2.8	6	-
Kuwait	2.8	6	-
Morocco	2.7	7	▼ 2
Lebanon	2.6	8	-
Egypt	2.5	9	▲ 1
Tunisia	2.4	10	▼ 1
Algeria	2.4	11	-
Mauritania	1.6	12	-
Yemen	1.3	13	-

المصدر: تقرير منتدى MIT لريادة الأعمال (MITEF) حول ريادة الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)

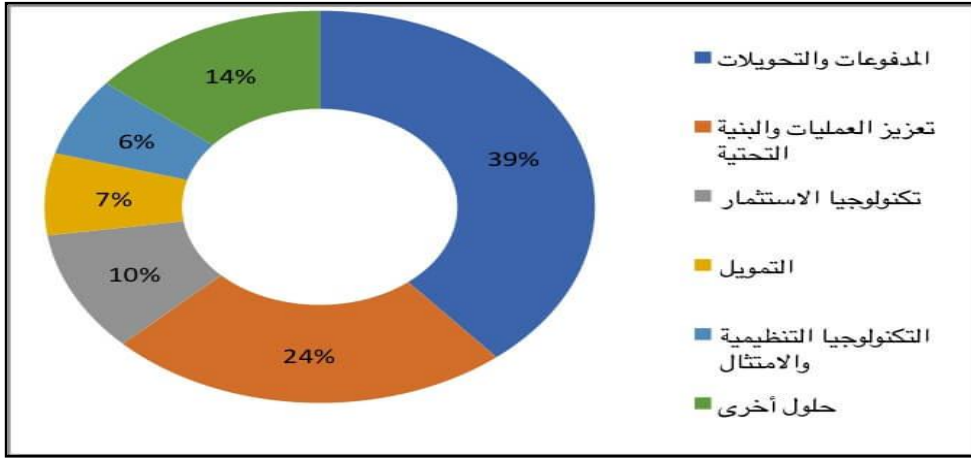
<https://www.consultancy-me.com/news/2858/mena-entrepreneurship-on-the-rise-as-startup-scene-matures>

حيث بدأت الطفرة بتسجيل 29 شركة ناشئة جديدة وازدادت الفرص في هذا القطاع فيما يخص المشاريع التقنية المؤهلة لخدمة الأسواق المالية والصناعات المعرفية المرتبطة بها. وابتداءً من 2020 أصبحت المنطقة تضم حوالي 425 شركة للتكنولوجيا المالية (FinTech) وفقاً لسوق Fintech Galaxy Marketplace . (ميرنا، التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2021).

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن دولة الامارات العربية المتحدة تحتل الصدارة في زيادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ذلك مدفوع ببنية تحتية متطورة ومستويات تمويل عالية ودعم حكومي موسع للشركات. مما أدى إلى توسيع اقتصادها بما يتجاوز تجارة النفط والغاز وتقدم بيئة أعمالها.

تليها كل من قطر والمملكة العربية السعودية مع تبني سوق رقمي قوي وقوى عاملة ماهرة، وتقترب البحرين وعمان من المراكز الخمسة الأولى، أيضاً بنتائج مساوية أو أكثر من 3. أما باقي المراكز العشرة الأولى فهي الأردن والكويت والمغرب ولبنان ومصر. وتبقى الجزائر وتونس ضمن الدول الأقل أداءاً في زيادة الأعمال مقارنة بدول المنطقة. ومن حيث عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يوضح الشكل الآتي مايلي:

الشكل 02 : عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (MENA)

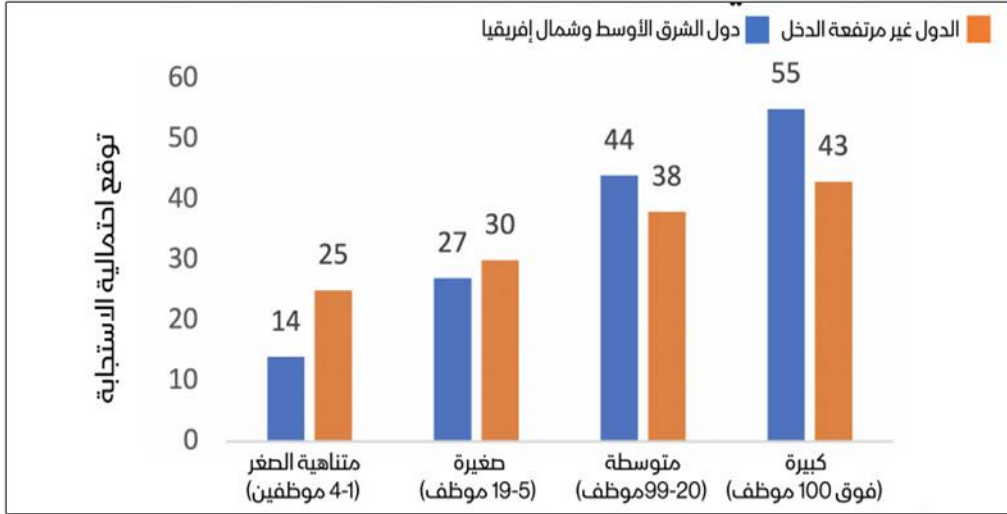


المصدر: CGAP, Arabic FinDev Gateway-MENA 2020

يتضح من الشكل أن التكنولوجيا المالية في العالم العربي تتعلق أساساً بالمدفوعات، سواء كانت مخزنة القيمة أم لا. وتشكل شركات المدفوعات ما يقارب من 40% من شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة، وتمثل التحويلات الدولية أقل من 1%. حيث تصدر قطاع " الدفع والتحويلات " عدد من المشاريع مع أكثر من 140 شركة ناشئة، يليه قطاع " الاقراض والتمويل الجماعي " 67 شركة ناشئة، وقطاع " إدارة الثروات والمالية " 64 شركة ناشئة.

كما أن جائحة كورونا، دفعت العديد من الشركات في مختلف بلدان العالم النامية إلى الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية. ويظهر ذلك في الاستخدام المتزايد لشبكة الإنترنت، أو وسائل التواصل الاجتماعي، أو التطبيقات المتخصصة، أو المنصات الرقمية، أصبح من أدوات الشركات الأساسية لمواصلة أنشطة أعمالها، أو مبيعاتها، أو البحث عن مستلزماتها من المدخلات والمواد الخام والشكل (03) يوضح ذلك:

الشكل 03 : نسبة الشركات التي تتبنى حلولاً رقمية (%) حسب حجم الشركة



المصدر: أبيدو- أماءه اخرون، إمارة اللثام عن اثار جائحة كورونا على مؤسسات الأعمال، ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات صادرة عن البنك الدولي برقم 9434، أكتوبر 2020.

وتُعدُّ الفجوة في اعتماد التكنولوجيا الرقمية بين الشركات الصغرى والصغيرة من ناحية، والشركات الكبيرة من ناحية أخرى هي الأكبر في المنطقة. وذلك راجع لعدة عقبات منها ارتفاع مستوى النشاط غير الرسمي، لاسيما بين الشركات الصغرى والصغيرة، ونقص حلول وخدمات الدفع الرقمي، وتردي البنية التحتية الرقمية، وارتفاع تكلفتها (أسهم في ذلك غياب المنافسة في صناعات الشبكات)، وضعف المنافسة المحلية، والقدرة التنافسية للصادرات، مما يحدُّ من الحوافز المشجّعة على الابتكار.

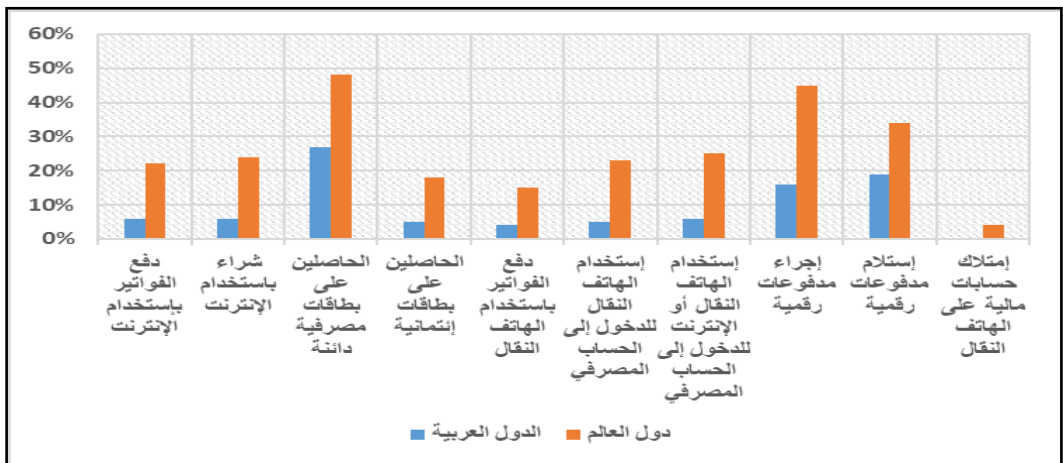
2. جهود الدول العربية في تعزيز الشمول المالي

فيما يخص المنطقة العربية، لا زالت مؤشرات الشمول المالي الرقمي دون المستوى المطموح، وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي خطتها الحكومات والمصارف المركزية العربية (تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2021). حيث تبنت العديد من الدول العربية إستراتيجيات وبرامج تختص بالشمول المالي بشكل عام. حسب بيانات البنك الدولي، 63 في المئة من سكان

الوطن العربي (414 مليون نسمة) لا يزال بإمكانهم الاستفادة من الحصول على التمويل الرسمي.

كما تظهر الاحصاءات أن العالم العربي لا يزال بحاجة لبذل المزيد من الجهود، حيث أن نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ولديهم حساب مصرفي قد ارتفعت من 22% عام 2011 إلى 37% عام 2017، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة مقارنة بما تحقق في الدول النامية مجتمعة والتي ارتفعت من 42% إلى 63% خلال نفس الفترة.

الشكل 04 : بعض مؤشرات الشمول الرقمي في الدول العربية مقارنة بدول العالم، وذلك كنسبة من المواطنين البالغين (أكبر من 15 عاما)



المصدر: قاعدة بيانات فينديكس Index البنك الدولي، 2020.

رغم أن الشمول المالي يبدأ من امتلاك حساب مصرفي، فإن المنافع تتحقق عند استخدام هذا الحساب بنشاط، أما في ادخار الأموال أو إدارة المخاطر المالية أو سداد المدفوعات أو تلقيها. وفي هذا الاطار قامت معظم الدول العربية بإطلاق استراتيجيتها الوطنية للشمول المالي، اذ تتفاوت جهود الدول العربية في توسيع وتطوير الخدمات المالية وهناك تجارب ناجحة كتجربة البحرين.

وبالنسبة للجزائر قامت باتخاذ عدة لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، من أهمها التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020. والتي كرست المعاملات المالية الإسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني وبفتح نافذة التمويل الاسلامي وما تمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة.

وللتأكيد على عمق تأطير المعاملات البنكية الاسلامية قام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية وضمان الودائع التي تدخل في اطار التمويل الاسلامي. وتشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام اخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صّراف الي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية...) وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير نقدية من جهة، ودفع البنوك للابتكار والمنتجات الجديدة ومسايرة التطورات التكنولوجية.

وبالنظر إلى تجارب الدول المجاورة قام البنك المركزي التونسي في مجال تعزيز الشمول المالي بالتعاون مع الحكومة وكل الأطراف الفاعلة، لإحتواء إنتشار فيروس كورونا في تونس، بإرساء منصة رقمية متكاملة مكنت من فتح حوالي 400 ألف محفظة رقمية Digital Wallet، ودفع المساعدات الإجتماعية لفائدة أشخاص غير مدمجين وذلك باستخدام شبكة الفروع المصرفية (العدد1900) ومكاتب البريد (العدد 1100) والموزعات الآلية (العدد 2800). (تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ، 2021).

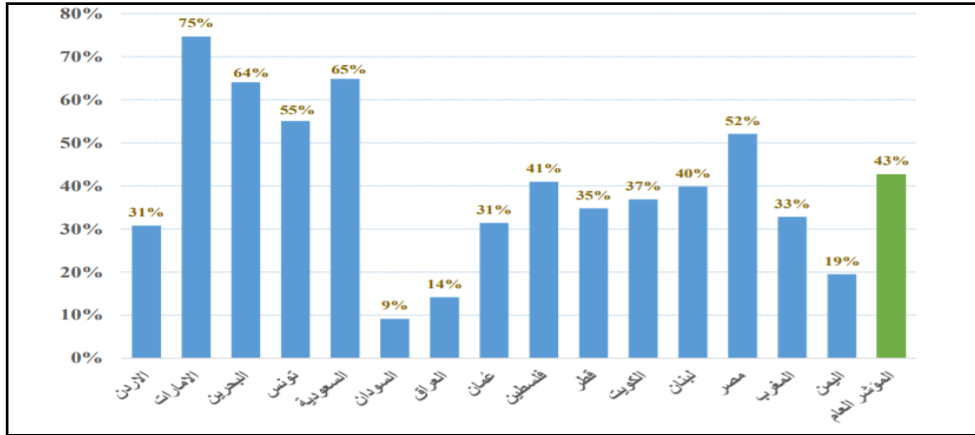
كما حقق الشمول المالي في المملكة السعودية تطورا ملحوظا في المنطقة العربية ذلك من خلال تحديث قواعد فتح الحسابات البنكية وإتاحة خدمة فتح الحسابات البنكية عن بعد، تبين أن عدد الحسابات البنكية التي تم فتحها عن بعد خلال عام 2020 وصل إلى 2.15 مليون حساب، وبلغت المحافظ الإلكترونية المسجلة 5.18 مليون محفظة بنهاية العام نفسه. من جانب آخر، حصل البنك المركزي السعودي في عام 2021 على جائزة التأثير العالمية Global Impact Award 2021 التي تمنحها لجنة البنوك المركزية ضمن جوائزها العالمية للبنوك المركزية في

التقنيات المالية والتقنيات التنظيمية وتُمنح هذه الجائزة للمنظمات الإشرافية المالية المتميزة، التي أظهرت قدرة حقيقية على الابتكار والتطوير ضمن مجتمع البنوك المركزية على مستوى العالم.

3. المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr)

أظهرت نتائج المؤشر تنامي جهود الدول العربية في بناء بيئة مُمكنة لصناعة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية، خاصةً في دعم العمليات المالية عن بُعد في أعقاب جائحة كورونا خلال عام 2020، بما يعكس جهود الدول العربية في وضع إستراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة والتحول المالي الرقمي، مكنت من رسم المؤشر العام والمؤشرات الست الرئيسية للشمول المالي في بعض الدول العربية منها : البحرين، المملكة السعودية، قطر، مصر، تونس والمغرب..)،

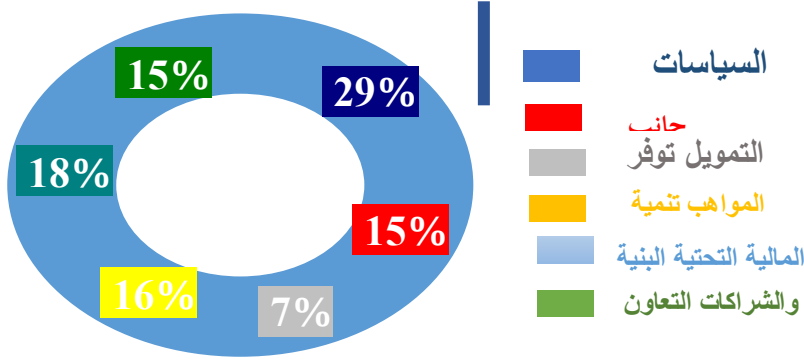
الشكل 05 : مؤشر التقنيات المالية الحديثة (Finx AR)



المصدر : صندوق النقد العربي، مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول

أما بخصوص مساهمة المؤشرات الستة المرَجحة بالأوزان في المؤشر العام البالغ 43 في المائة، فيبين (الشكل 06)، أن مساهمة مؤشر السياسات والتشريعات في المؤشر العام في الدول العربية قد بلغت حوالي 29 في المائة، في حين بلغت مساهمة التمويل 7 في المائة، بما يؤكد على ضرورة الاهتمام بجانب التمويل.

الشكل 06: نتائج مساهمة المؤشرات الست للتقنيات المالية الحديثة



المصدر : صندوق النقد العربي،

أظهرت النتائج حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في المؤشر العام، بنسبة بلغت حوالي 75 في المائة، بفضل الجهود المتعددة في تعزيز مجالات أنشطة التقنيات المالية الحديثة، وإطلاق المبادرات المختلفة التي أسهمت في تفعيل أحدث التقنيات المالية.

واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية، التي بلغ المؤشر العام فيها حوالي 65 في المائة، مستفيدة من استحوادها على المركز الثاني على مستوى المؤشرات الرئيسة لمحوري تنمية جانب الطلب ومدى توفر التمويل، بفعل المبادرات المختلفة التي ترعاها السلطات في مساعدة مراكز التقنيات لدعم الحلول المالية الرقمية في المملكة العربية السعودية، وتعزيز التثقيف المالي وبرامج التوعية المختلفة، وتسهيل وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل. كما حصلت على المركز الثالث على مستوى الدول العربية في المؤشرات الرئيسة لمحور السياسات والتشريعات ومحور البنية التحتية المالية ومحور تنمية المواهب.

أما المركز الثالث على مستوى المؤشر العام، فكان من نصيب مملكة البحرين، إذ بلغ حوالي 64 في المائة، ما يعكس تقدم مملكة البحرين على صعيد البنية التشريعية والقواعد التنظيمية والبنية التحتية المالية، من خلال استحوادها على المركز الأول في مؤشري السياسات والتشريعات، والبنية التحتية المالية، بفضل إلتهاج سياسات شاملة لبناء بيئة داعمة لصناعة التقنيات المالية الحديثة على المستوى الوطني، وخلق بنية تحتية تشريعية وتنظيمية شاملة لمختلف أنشطة التقنيات المالية الحديثة.

وأخيرا كان المركز الرابع في المؤشر العام من نصيب الجمهورية التونسية، حيث بلغ المؤشر حوالي 55 في المائة، كنتيجة لتقدمها في المؤشرات الرئيسة المتعلقة بالسياسات والتشريعات، والبنية التحتية المالية، بما يعكس جهود السلطات المتعددة في تعزيز هذه الجوانب. وتحتل مصر العربية المركز الخامس في المؤشر العام، الذي بلغ حوالي 52 في المائة، بفعل إستحواذ مصر على المركز الأول في مؤشر تنمية المواهب، كإعكاس للمبادرات المختلفة على مستوى الدولة والجامعات، وكذلك بفضل الجهود المبذولة لتعزيز جانب الطلب، من حيث التثقيف المالي وزيادة الحلول والخدمات الرقمية المقدمة، حيث حلت مصر في المرتبة الثالثة في هذا المحور.

4. الشمول المالي الرقمي في المصارف الإسلامية في الجزائر

إن التطور الأبرز في مجال التكنولوجيا المالية قد حصل في مجال المدفوعات الرقمية، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل توسيع نطاق وإطار الخدمات المالية الرقمية لتتضمن القروض والمدخرات والتأمين وتحويل الأموال، وهي العناصر التي يجب العمل على الاستفادة منها في حالة المصارف الإسلامية في الجزائر.

في الجزائر ورغم دعوة الشيخ ابو اليقضان التي ذكرناها سابقا حول الدعوة إلى إنشاء مصرف على قواعد الشريعة الإسلامية (1928)، إلا أن تاريخ المصارف الإسلامية لم يري النور

إلا منذ 20 ماي 1991 تاريخ إنشاء بنك البركة ثم مصرف السلام 8 جوان 2006. ويعمل لصالح مجموعات متخصصة في الصيرفة الإسلامية، هما بنك البركة ومصرف السلام، ومقرهما الأساسي في البحرين. ومنذ عدة سنوات يقومان بتقديم خدمات التمويل الإسلامي.

وأخيرا القوانين والتنظيم المتعلق بالمالية الإسلامية بدءا 18.02 سنة 2018 الخاص بتوسيع العمليات البنكية، قانون 20.02 إلى فتح (نوافذ إسلامية) في البنوك التقليدية الجزائرية، وإسناد مهمة الرقابة الشرعية للمنتجات الإسلامية للمجلس الإسلامي الأعلى كسلطة مرجعية هي "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية"، لتشرف على القطاع وتمنح شهادة مطابقة للشرعية الإسلامية.

ورغم عدم توسع مؤسسات الصيرفة الإسلامية في الجزائر واقتصارها على مؤسستين وبعض النوافذ (تستحوذ على 3 بالمائة من السوق المصرفية) إلا أن مهمتها في اعتماد التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي تبقى مهمة وتكمل بعض أوجه القصور في عمل المصارف التقليدية.

إن المؤشرات الأولية للصيرفة الإسلامية تعدّ مشجعة، وأسهمت في تمويل نشاطات جديدة بمبلغ 500 مليون دينار، فيما بلغ عدد الحسابات المفتوحة وفق صيغة التمويل الإسلامي نحو 12 ألف حساب (وزارة المالية)، تسعى وزارة المالية لرفع عدد الشبابيك المخصصة للصيرفة الإسلامية بالبنوك العمومية إلى 320 شباك على المستوى الوطني مع نهاية 2021، المالية الإسلامية تشكل إطار ملائم "لتعبئة الموارد" في ظل غياب الأدوات التي تستجيب لقناعات شريحة معينة إلى أن الصيرفة الإسلامية تشكل "رغبة اجتماعية والية للشمول المالي.

ومما يدعو إلى اعتماد التكنولوجيا المالية في الجزائر وفي المصارف الإسلامية بالذات تحدي انتشار العملات الافتراضية المشفرة والتمويل الجماعي وتقنية سلسلة الدفع بلا وسيط ومنصة البلوكتشين والبرامج الخادمة للعملاء. وبالتالي صاروا يطلبون خدمات ذكية ذات جودة

أكبر وبسرعة أكبر وبأقل تكلفة وغيرها كل هذه العوامل تدعو الجزائر الى توسيع وزيادة فتح المزيد من المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما زيادة حدة المنافسة في المصارف جعل من الزبائن والمستهلكين يرفعون سقف توقعاتهم بشأن الخدمات التي يطلبونها من المصارف.

وهناك فجوة كبيرة في الشمول المالي في الجزائر، اذ توجد 30 مؤسسة بنكية، منها 7 عامة (حكومية)، وأكثر من 20 بنكا أجنبيا من دول الخليج على وجه الخصوص، وأخرى فرنسية، وواحد بريطاني وآخر إسباني. ورغم ذلك لا تزال عملية استخدام الخدمات المالية الرقمية ضعيفا مقارنة بدول المنطقة (16 بالمائة عند مجموع البالغين، و11 بالمائة عند النساء) في حين أن المعدل في شمال إفريقيا (23 بالمائة للبالغين و 18 بالمائة عند النساء) ، أما المعدل في البلدان الناشئة والنامية علي العموم (36 بالمائة للبالغين و 32 بالمائة عند النساء).

ومن جانب آخر لا يزال 57 بالمائة من البالغين، و71 بالمائة من النساء يفتقرون إلى حسابات المعاملات الأساسية (البنك الدولي، 2021) من إرسال المدفوعات أو تلقيها بأمان وكفاءة.

الخاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الأثر الايجابي للابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز فكرة الشمول المالي في المصارف الإسلامية في الجزائر وبعض الدول العربية رغم قلة عددها وعدم انتشارها وتوسعها فهي تساعد على تقديم منتجاتها والتعريف بها وتسويق خدماتها في يسر وبأقل تكلفة وأقل جهد ممكن، وتمكينها من إيصال خدماتها إلى ابعد نقاط ممكنة في الوقت الذي كان هذا الهدف بعيد المنال سابقا بسبب الاحتكار الذي تعرفه المصارف التقليدية وهيمنة القطاع العام وكذا عدم وجود الوسائل الكافية والإمكانيات، مما يعكس قدرتها الحالية علي المنافسة في السوق المالي التي تمنحها التكنولوجيا المالية المبتكرة كل ذلك يتجلى من خلال هذه الدراسة كأحد نتائجها.

بجانب هذه الفرص التي تحملها التكنولوجيا المالية المتمثلة في تلك الأهداف التي اشرنا إليها تتعلق بتوسع وشمول العمليات والمعاملات المالية لتشمل الجميع أفرادا ومؤسسات المجتمع، كما حاولنا توضيح أن عدم استغلالها يطرح تحديات كبيرة للقطاع المصرفي الإسلامي من ناحية الحصة السوقية وكسب العمل والتوسع والانتشار أو ما تعلق بتخفيض التكاليف.

وبالتالي فانا هذه الدراسة تؤكد إن الفرصة مواتية للمصارف الإسلامية في الدول العربية ومنها الجزائر من حيث الظروف التاريخية الحالية ومن حيث الإرادة السياسية والأزمات والنوازل لتسويق منتجاتها، معتمدة في ذلك على الطفرة التي توفرها الثروة التكنولوجية في القطاع المالي والاقبال المتزايد على خدماتها محليا وحتى عربيا ودوليا، وكسب مستهلكين ومتعاملين جدد وتسويق خدماتها ليصل الجميع وتحقيق بذلك أهدافها الاقتصادية ورسالتها في تعميم قواعد الشريعة الإسلامية على جميع المعاملات المالية.

وفي الأخير يمكن القول أن من بين الأهداف الهامة هي أن تبني الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتوسيع انشطتها ومؤسساتها وتكاملها فيما بينها، سيمكن السلطات العمومية من استقطاب جزء هام من الأموال المتداولة في السوق الموازية وتمويل الاقتصاد، بعيدا عن القنوات الرسمية، وان جزءا من الحل يقوم على شمولية النظام المالي وجعله أكثر تفاعلا مع مستجدات الاقتصاد، وفي الوقت نفسه تطوير التمويل الإسلامي بما يتوافق مع متطلبات التكنولوجيا المالية والشمول المالي .

قائمة المصادر والمراجع:

- باللغة العربية:

- (1) أحمد عبدالعزيز النجار. (2012). بنوك بلا فوائد. لمملكة العربية السعودية.
- (2) البعلي، عبد الحميد محمود. (1990). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الواقع والآفاق، ط1. القاهرة، مصر: مكتبة وهبة.

(3) الشاطر، منير ماهر. (05 31, 2018). تكنولوجيا التمويل : منهجية التعامل و آفاق الانتفاع. مجلة الاقتصاد الإسلامي

(4) بن عيشوبة رفيقة وآخرون. (2021). التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا. مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة خميس مليانة (الجزائر) ، المجلد 4، العدد1، صفحة 163.

(5) بومود ايمان وآخرون. ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية، مجلة رؤى اقتصادية مجلد 10 العدد 01 .

(6) جمال الجويني، عبد الكريم قندوز. (2021). أثر التمويل الاسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية، صندوق النقد العربي.

(7) حاكمي بوحفص. (2021). المالية الاسلامية والعقود. محاضرات غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة وهران 2 .

(8) حسين محمد سمحان. (2013). العمليات المصرفية الإسلامية (مفهوم ومحاسبة). دار المسيرة للطباعة والنشر.

(9) ذهبية لطرش، سمية حراق. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 5، العدد 2، صفحة 93.

(10) ريهام أحمد ممدوح حسين. (2020-12-20). أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة. مدرس اقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

11) رفيقة بن عيشوبة. (2018). صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة الدول العربية-. جامعة خميس مليانة ، صفحة 46.

12) سليمان ميرنا. (2021). التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

13) صليحة فلاق، سامية شارفي. (06, 2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي (تجربة مملكة البحرين). مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، المجلد 21، العدد 1، صفحة 297.

14) ضياء مجيد. (1997). البنوك الإسلامية . الإسكندرية ، مصر، 1997، ص 54: مؤسسة شباب الجامعة.

15) عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي. (1998). المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. عمان: دار أسامة للنشر.

16) عبد القادر بريس. (2006). التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية. الجزائر: جامعة الجزائر.

17) عدنان يوسف. (26 سبتمبر 2019). التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من أجل تنمية مستدامة ، ملتقى وطني بعنوان : صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية . الجزائر: جامعة المدية.

18) كرستين لاغارد. (2017). التكنولوجيا المالية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ، العدد 61.

19) مفاهيم الأساسية حول التكنولوجيا المالية. (2019). مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 1. الجزائر: جامعة تمناست.

20) نعمة الله نجيب وآخرون. (2001). مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية. الإسكندرية ، مصر: الدار الجامعية.

- المراجع بالأجنبية:

- 1) Bank, T. W. (2014). Global Financial Development: Financial Inclusion.
- 2) Fund, C. &. (January 2017). Financial Inclusion Measurement in the Arab World . Working Paper.
- 3) Softic, J. e. (2016).

- التقارير:

صندوق النقد العربي. (2021). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية.
بيانات اتحاد المصارف العربية (2021).

- المواقع:

- 1) دراسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر . Récupéré sur worldbank.org .
- 2) دراسة : واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا في تعزيزه. اتحاد المصارف العربية ، إدارة الأبحاث والدراسات العدد 458. تم الاسترداد من <https://uabonline.org/ar>